الفصل الثالث

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في فترة السبعينات والثمانينات وانعكاساتها على سلوك الطلاب

ويتضمن :-

١-تمهيد عن الظروف التي أدت إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما قبل السبعينات

٢-المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الفترة من (السبعينات -الثمانينات) ويتضمن.

أ-سياسة الانفتاح

ب-التوسع في الرقعة الزراعية

ج-التجارة والنشاط التجاري

د- التعدين والبترول

و-السياحة

٣- المتغيرات الاجتماعية في الفترة من (السبعينات -الثمانينات) ويتضمن :-

أ- التعمير والانفتاح العمراني على الصحراء .

ب- التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية .

ج- حركة الهجرة .

د- بطالة المتعلمين .

٤-العلاقة بين التربية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على سلوك الطلاب.

٥-التغيرات التي حدثت في الفترة السبعينيات والثمانينات في التعليم الثانوي وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٦-السياسة التعليمية في الفترة (السبعينيات -الثمانينات) ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

ورد في البحث التمهيدي وبالتحديد في أهمية البحث ما يلي :-

" يهتم البحث بالكشف عن الظروف التي تؤثر على النظام المدرسي (سياسية - اجتماعية - اقتصادية) وعلاقتها بتحقيق النظام وأثرها على تطور مفهوم الحرية "

- وفي هذا البحث ستوضح الباحثة أهمية ذلك وتحدد الدراسة في هذا الجزء في الفترة من (السبعينات إلى الثمانينات).

- تظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية عند ممارسة العمليات الخاصة باستخدام الموارد المتاحة بهدف إشباع الاحتياجات البشرية ،..... وهذا ما يعرف بالنشاط الاقتصادي ،وقد أدى التطور التاريخي والحضلوي للمجتمعات الإنسانية إلى تعدد وتنوع وتطور الرغبات والاحتياجات البشرية

- ويمكن إشباع تلك الرغبات عن طريق استهلاك السلع والتي يمكن أن تنقسم إلى سلع ملموسة مثل المأكل والملبس وسلع غير ملموسة مثل الخدمات التعليمية.

وهذه الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية جميع تلك المطالب والاحتياجات البشرية ويتبع ذلك أن المجتمع علية أن يقدر ما هي السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها قبل غيرها ، وما هي تلك الرغبات التي يمكن الإقلال منها أو حتى التنازل عنها .

- وهذه هي مشكلة الاختيار التي تتبع بالضرورة وجود مشكلة الندرة ويحلول الاقتصاديون حل هذه المشكلة عن طريق توجيه أو تخصص الموارد المتاحة على استخداماتها المختلفة محاولين تحقيق أفضل استخدام ممكن وهو ما يعرف اقتصاديا بالتخصص الأمثل للموارد ويتمثل النشاط الاقتصادي الذي تتم من خلاله عملية تخصص الموارد المتاحة في ثلاث عمليات .[1]

١- الإنتاج :- ويعني إعداد الموارد المتاحة لإشباع تلك الرغبات البشرية وذلك بالعمل على تغيير نوعيتها المادية لتحويلها إلى الصورة التي يحقق الإشباع المباشر للرغبات البشرية .

٢- الاستهلاك ويعني الاستخدام المباشر للموارد الاقتصادية في صورتها الجديدة لإشباع الرغبات الفردية والاجتماعية .

٣- التبادل :- أي انتقال الموارد فيما بين الوحدات التي تقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية وهذه الوحدات إما إنتاجية أو استهلاكية .

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم" النظرية الاقتصادية – والاقتصاد التحليلي "مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٧ص ١

ومما سبق يعرف "علم الاقتصاد " بأنه :-

ذلك العلم الذي يهتم بتفسير ووضع معايير للسلوك الإنساني عند إقدامه على استخدام الموارد المتاحة والمحدودة لإشباع احتياجاته اللانهائية وغير المحدودة بحيث توضع تلك الموارد في أفضل استخدامها الممكنة والعمل على زيادتها كميا وتحسينها نوعيا حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد القومي لضمان ارتفاعات حقيقية في مستوى المعيشة .[1]

- في الجزء السابق عرضت الباحثة فكرة عن طبيعة المشكلة الاقتصادية أما الجزء التالي .... تمهيد عن الظروف التي أدت إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما قبل السبعينيات :-

-كان من الطبيعي أن يترتب على اتساع فجوة الموارد المحلية بسبب زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخارات مع الزيادة في حجم الاستثمار.

تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي بمصادره المختلفة وتبين لنا الدراسات أن إجمالي الاستثمارات المنفذة من خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ وهي الفترة التي سبقت مرحلة الانفتاح الاقتصادي إذ بلغت هذه الديون عام ١٩٧٤ أكثر من

ضعفي ما كانت عليه عام ١٩٦٥ وكان هذا الارتفاع الكبير يفوق بكثير التغيرات الاقتصادية المختلفة كالناتج المحلي وصادرات السلع .

-كما نجد أن نسبة إجمالي المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تأخذ اتجاهاً صعودياً على مدى السنوات السابقة الإشارة إليها حتى وصلت ٥٢% في نهاية عام ١٩٧٤. كما أننا لو استعرضنا نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية على مدى السنوات العشر من (١٩٦٥-١٩٧٤) نجد أنها وصلت في نهايتها إلى ما يعادل ٥٠% ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية في نهاية ١٩٧٤ إلى ٣٩% وهذه نسب مرتفعة جداً وتدل على ضخامة أعباء مديونية مصر الخارجية .[1]

-هذا بالإضافة إلى أن مصر دخلت عقد السبعينات وهي محملة بخسائر جسيمة نتيجة لحرب يونية ١٩٦٧ والتي أثرت كثيرا على اتجاهات نمو الاقتصاد المصري وأوضاعه الداخلية ومن ناحية أخرى كانت مصر قد فقدت كل شبه جزيرة سيناء بما يعادل نصف إنتاج البلاد فضلاً عن مناجم المنجنيز والفحم كما أغلقت قناة السويس وضاع ما كانت تأتي به من حصيلة هامة للنقد الأجنبي .

---

(١)" النظرية الاقتصادية -والاقتصاد التحليلي "مرجع سابق-ص ١٥

(١) مصطفى مجاهد" الجهاز المصري الخاص والتنمية الاقتصادية في ج.م.ع في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي "رسالة ماجستير-كلية تجارة-جامعة طنطا ١٩٨٣-ص ٨٦.

فضلاً عن مناجم المنجنيز والفحم كما أغلقت قناة السويس وضاع ما كانت تأتي بـــه مـــن حصيلة هامة للنقد الأجنبي .

-كما تأثرت حركة السياحة وتعرضت مواردها للنضوب نتيجة لتعـــرض المنطقـــة لحالـــة اللاسلم واللاحرب التي سادت خلال هذه الفترة .

-هذا بالإضافة إلى الخسائر التي فقدتها مصر في مواردها البشرية وما كانت تمثله من قـــوى عاملة وخبرة عالية الكفاءة فضلاً عن تدمير جانب هام من الطاقات الإنتاجية من منطقة قناة السويس وتوقف النشاط الاقتصادي في مدن القناة وتهجير سكان هذه المنطقـــة إلى داخـــل البلاد.[1]

- يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال الأثر الذي نجم عن الحرب على كيفية تخصـــص المـــوارد الاقتصادية فيما بين الأغراض المدنية استعداداً لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

كل هذه الخسائر كانت تمثل في حقيقة الأمر ضياعاً في موارد مصر الاقتصادية والأمر الـــذي أدى في النهاية إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي حتى وصل هذا المعدل إلى ٢,٩% خلال الفترة ١٩٦٦/١٩٦٧-١٩٧٠/١٩٧١.لمصر نتيجة لضآلة معدل الاســـتثمار القومـــي .مطبقاً لتقديرات البنك الدولي نجد أن معدل الاستثمار القومي كنسبة من النـــاتج المحلـــي الإجمالي قد تطور خلال هذه الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣.

-ولذا من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الفترة من (السبعينات -الثمانينات)

١- سياسة الانفتاح الاقتصادي :-

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي وسيلة لغاية حيث كانت مدخلاً لمواجهة هذا التفـــاقم في المشكلة التمويلية في مصر . فمن خلال السماح بإقامة المشروعات المشتركة بما فيها البنـــوك الخاصة إلى تحقيق التنمية إذا تم دراستها على النحو الأمثل دون أن تصاحبها أية مضاعفـــات تمويلية أخرى .

وقد طرحت ورقة أكتوبر سياسة الانفتاح الاقتصـــادي كاســـتراتيجية جديـــدة للنظـــام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للخروج من الأزمة الاقتصادية وكمنهج للتنمية لتحدث آثارها على هيكل الإنتاج والتمويل القوميين .

وهناك دراسة أخرى تؤكد الدراسة السابقة وفيها :

---

[1] الجهاز المصرفي الخاص والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٩٠.

أن سياسة الانفتاح تعني في أوجهها المختلفة الانفتاح على العالم الخارجي سواء اقتصادياً أو اجتماعياً ، وكانت أهمها وبدايتها الانفتاح الاقتصادي والذي سمح لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية بالتدفق إلى مصر والمساهمة في إنشاء العديد من الشركات الصناعية أو كثير من المصانع التي تدعم الاقتصاد المصري .

فتهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى فتح الباب أمام التعاون مع رأس المال العربي والأجنبي كي يساهما مع رأس المال الوطني في تمويل خطط التنمية وسد الثغرة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمار التي تتطلبها هذه التنمية .[1]

كما يهدف الانفتاح على الصعيد الداخلي إلى تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في زيادة الإنتاج جنباً إلى جنب مع القطاع العام .

- وأهم ما تهدف إليه سياسة الانفتاح الاقتصادي :-

١- الاستفادة من فرص التمويل العربي والأجنبي وتعبئة المدخرات القومية والخارجية لزيادة وتكثيف استثمارات التنمية .

٢- دعم قدرة الإنتاج المصري وتوفير مستلزماته وإتاحة الفرصة له للتطور نتيجة ما يقوم بينه وبين المنتج الأجنبي من استثمارات مشتركة وبما يواكب ذلك من تطور التكنولوجيا .

٣- زيادة فرص العمالة سنوياً بالإضافة إلى رفع الكفاية الفنية والإدارية نتيجة تدريبها على أحد الوسائل .

٤- الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي وتسخير التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لتتلاءم مع احتياجاتنا .

٥- تحديد التجارة الخارجية من كثير من القيود والتي عرقلت متطلبات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار .

٦- خلق نوع من المنافسة الشريفة والمشروعة التي كان يفتقدها النشاط الاقتصادي وذلك بين المشروعات الوطنية والأخرى الأجنبية .

---

(١) أحمد محمد الشناوي: "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ج.م.ع وأثره على تحول النظرة نحو التعليم الفني" رسالة دكتوراه - كلية

٧- تطوير الإدارة وتحديثها لتتحمل أعباء التوسع السريع اقتصادياً واستخدام النظم الإدارية الجديدة [١]

ومن أهم الخطوات العملية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي :-

١- في سبتمبر ١٩٧١ صدر القانون ٦٥ بشأن استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة والذي يعتبر الخطوة الأولى للسير في تطبيق سياسة الانفتاح ، وقد شمل هذا القانون عدة ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة وذلك بتعويض عادل ، كما اشتمل على مزايا أخرى من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وليمنح نفس المزايا للمال الأجنبي لكن بشرط موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية .

- كما نص القانون على أن المشروعات التي تنشأ طبقاً له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الأحقية القانونية للمساهمين ولقد أنشأت هيئة استثمار المال العربي والمناطق الحرة بموجب هذا القانون اختيار المشروعات والموافقة عليها .

٢-في عام ١٩٧١ تم إنشاء بنك مصر الدولي للتجارة الخارجية والتنمية والذي يزيد رأس ماله في يوليو ١٩٧٢ بمساهمة رؤوس أموال ليبية وكويتية وعمانية ويصبح البنك العربي الدولي برأسمال ٣٠ مليون جنية إسترليني ويتعامل بالعملات الحرة ولا يخضع للقوانين المصرية .

٢- ثم ورقة أكتوبر (مايو ١٩٧٤) التي أكدت العمل والأخذ بسياسة الانفتاح وكان بيان الإعلان عن سياسة الانفتاح قد أكد على أنها تشمل الاستيراد والتصدير والنقد والجمارك وميزان المدفوعات وتحرير قطاع التجارة الخارجية من القيود والتعقيدات التي تعوق عملية الاستيراد والتصدير .[١]

وذلك بالعمل على إلغاء تراخيص الاستيراد وسرعة انسياب البضائع المستوردة من المناطق الجمركية وتوفير احتياجات القطاع العام والخاص وأيضاً مطالب الحرفيين والمهنيين وإتاحة مرونة أكبر للانفتاح بحصيلة العملات الأجنبية الناجمة عن التصدير للخارج بجانب امتداد الجهاز المصرفي إلى المدن والريف .

---

[١] الجهاز المصرفي الخاص والتنمية الاقتصادية في ج.م.ع في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي .مرجع سابق

[١] هدى حسن حسن :أثر سياسة مصر الاقتصادية منذ مطلع السبعينات على حركة التعليم التجاري " رسالة ماجستير ١٩٨٨ ، معهد الدراسات والبحوث التربوية - ١٩٨٨- ص ٤٦

- كما ألمح بيان الإعلان عن سياسة الانفتاح إلى اهتمام الحكومة بموضوع حصيلة النقد الأجنبي عن طريق :

- إعطاء دفعة أكبر للبنك المصري الدولي
- عقد اتفاقيات لاستثمار المال العربي والأجنبي .
- التركيز على تنفيذ مشروع المناطق الحرة .

-ومن أهم المعالم الأساسية لسياسة الانفتاح :-

١- صدور قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ لتطوير السوق الموازية للنقد وإلغاء القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن سوق موازية للنقد .

٢- في مجال استقطاب رؤوس الأموال صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٣- عقب صدور قانون إتاحة الاستثمار الأجنبي جاء الترخيص للقطاع الخاص بأعمال الوكالة التجارية بالتجارية بإصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ .

٤- في مجال التجارة صدر القانون رقم ١١٨ لسنة١٩٧٥ للتصدير والاستيراد .

٥- نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٦- إلغاء المؤسسات العامة .

٧- النقد الأجنبي .

٨- إنهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع .[1]

ويؤكد الدراسة السابقة دراسة أخرى عن أهم الخطوات العملية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وفيها :

١- صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعروف باسم قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، والذي أتاح فرص لرأس المال الأجنبي بالاشتغال في كثير من المجالات والتي كانت قاصرة على القطاع العام .

٢-إباحة الدخول للقطاع الخاص في مجال الاستيراد ،بعد الإلغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الاستيراد في مايو ١٩٧٥ وذلك عن طريق ما يسمى بنظام الاستيراد

---

[1] أثر سياسة مصر الاقتصادية منذ مطلع السبعينيات على حركة التعليم التجاري ،مرجع سابق،ص ٤٧.

بدون تحويل عملة وإباحة استخدام موارد السوق الموازية لتمويل وإيرادات القطاع الخاص وصدر في هذا الخصوص القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ والذي أباح مبدأ التصدير والاستيراد للقطاع الخاص .

٣- صدور قانون للنقد الأجنبي القانون رقم ٩٦ لسنة١٩٧٦ والذي يتيح للأفراد حيازة العملات الأجنبية من أي مصدر فيما عدا صادرات السلع التقليدية والسياحية وهذا القانون خلق تسهيلاً واضحاً في معاملات النقد الأجنبي .

٤-تفكيك الإطار المؤسس للنظام العام وذلك بصدور القانون رقم ١١١لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة التي كانت تقوم بالتنسيق والتخطيط والمتابعة للوحدات والشركات التابعة لها دون خلق بديل أكثر كفاءة منها .[١]

وكان من نتائج الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٤ وحتى ٣٠ يونية ١٩٨١ :

١- توفير الأموال لتمويل المشروعات .

٢- رفع مستوى التكنولوجيا بالمعدات والآلات للمشروعات الجديدة .

٣- زيادة فرص التوظف لإنشاء المشروعات الجديدة .

٤- إسهام القطاع الخاص بشكل فعال في إقامة المشروعات .

٥- تحسن أوضاع القطاع العام [٢]

ودراسة أخرى توضح نتائج الانفتاح الاقتصادي بصورة أشمل وفيها :

١- عند قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد المصري بحيث تكون الاستفادة منها على أعلى درجة ويتمثل ذلك في ضرورة القيام بها في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يعنيه ذلك من التزام الخطة الواقعية في الاعتماد على هذه الاستثمارات وضرورة تدفقها بقدر محسوب وضمان يسبب انسيابها للمحاولات التي تعاني قصوراً فعلياً في التمويل الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة ،ومراعاة اعتبارات التنافس أو التكامل مع الصناعات القائمة وضمان توازن الاستثمارات على المستوى القومي بين

---

(١) الجهاز المصرفي الخاص والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ج.م.ع وأثره على تحول النظرة نحو التعليم الفني ، مرجع سابق، ص ١٣٨.

القطاعات الاقتصادية وفي نفس الوقت التحكم في الاثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية .

٢-بالنظر إلى حصاد الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة التي بدأت مع بداية تطبيق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وحتى نهاية ١٩٨١/٦/٣٠ أي خلال ٧ سنوات ونصف من تطبيق قانون استثمار المال العربي والأجنبي من تأثيرات على مسار التنمية .[٣]الاقتصادية وذلك من خلال حجم واتجاهات

الاستثمار التي وافقت عليها الهيئة وتقييم للمنافع الاقتصادية التي حققتها مشروعات الانفتاح

أولاً)حجم واتجاهات الاستثمارات التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمارات وموقف تنفيذها والأنشطة التي تتجه إليها حتى ١٩٨١/٦/٣١

-وكان لتحسن المناخ الاستثماري تأثيره في زيادة إقبال المستثمرين على طلب الاستثمار في مصر وكان لصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو تعديله بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وما تضمنه التعديل من تقدير بعض الامتيازات لاستثمارات الشركات المصرية التي تنشأ وفقاً لقانون الاستثمار أثرها في تزايد عدد المشروعات المقدمة لطلب الموافقة على قيامها .

-وكان لفترة الانفتاح الاقتصادي تأثير واضح على المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية تكمن وظيفتها في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الموجودة ,فالبعض يرى أن المدرسة كانت أداة قمع حيث يعتبرها مجرد جهاز ايدولوجي للدولة تدير من خلال الصراع في خدمة البرجوازية والمدارس مجرد عنصر في هذا الجهاز .

ويرى البعض أيضاً (العادي) أن هذه الوظيفة طبيعية نظراً لأن الدولة تعطي مدخلات النظام التعليمي من أموال وكتب ومدرسين .لذلك كان من حقها ضبط روادها . والخشاب يرى أن المدرسة باعتبارها تنظيماً بيروقراطياً مهمته تنمية الاقتناع بتبريرات الضوابط الاجتماعية المتعلقة بالقيم والاتجاهات وباعتبار المدرسة وعاء لضبط السلوك .[١]

٢- التجارة والنشاط التجاري :-

في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي تغير النظام التجاري وزاد أهمية أكثر ولاسيما التجارة الخارجية التي تعتمد على التصدير والاستيراد والعمل على فتح أسواق جديدة والحفاظ على الأسواق الخارجية وذلك لكونها مصدراً من مصادر التمويل

---

[٣] الجهاز المصرفي الخاص والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية في ضوء سياسة الانفتاح ,مرجع سابق ,ص ١٠٧

[١] طلعت عبد الحميد ,"صناعة القهر" دراسة في التعليم والضبط الاجتماعي , الطبعة الأولى ,١٩٩٠.

للعملة الأجنبية الضرورية للتنمية والتجارة الداخلية ونشاطها وفي سبيل ذلك نجد التوسع الكبير في النشاط التجاري الداخلي ولاسيما التوسع في السوق الداخلية بإنشاء المحلات والقطاعات والمؤسسات التجارية والتي يلزم لها عدد كبير من العمالة الماهرة المدربة لمقابلة ذلك التوسع السريع في مجال القطاع المصرفي مما أدى إلى إنشاء العديد من المصارف الأجنبية والعربية المشتركة في ضوء سياسة الاستثمار [1]

-فالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ قد أدى بسرعة إلى تدفق المصارف الأجنبية إلى مصر مما فرض على الدولة ضرورة إعادة تنظيم وتطوير عمل القطاع العام المصرفي الذي كان ذلك الحين محصور بالقطاع العام .

وملخص ما ورد عن هذا الجزء أن استراتيجيتنا تبرز من المنطلق الفكري في الاعتماد على النفس في تحقيق التنمية في ظل المساعدة المالية والتكنولوجية من الآخرين .

٣- التعدين والبترول :-

تشير الإحصاءات إلى أن إنتاجنا من الزيت الخام قد تزايد من ١٤ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى ٢٧ مليون عام ١٩٧٩ وحوالي ١٣,٣ مليون طن عام ١٩٨٠ وبتلك الزيادة من صادرات البترول ومنتجاته ارتفع معدل الدخل القومي ، فقد قفزت الصادرات من الزيت الخام إلى ١٧٠٠ مليون دولار ومن المنتجات البترولية ١٩٠ مليون دولار وتموين السفن والطائرات ١٨٨ مليون ،وخدمات نقل بالأنابيب ٤٦ مليون دولار .

وبالإضافة لعودة سيناء بخيراتها من البترول وما تحتويه من خامات معدنية أخرى ،كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة إلى العمالة الماهرة القادرة على العمل في تلك التخصصات الدقيقة والفنية والعمل على توافرها ، حيث أصبح قطاع البترول والتعدين من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في الاقتصاد القومي للوطن .

٤-السياحة :-من الدراسة يتضح هناك تقدم في خلال ست سنوات (١٩٧٤-١٩٨٠) ويتضح نتيجة لذلك التوسع في النشاط السياحي الكبير مدى الحاجة السريعة للعمالة الماهرة لذلك القطاع الذي يعتبر مصدر من مصادر الدخل القومي[2]

أهم المتغيرات الاجتماعية في الفترة (السبعينيات -الثمانينيات)

---

(١) المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ج.م.ع وأثره على تحول النظرة نحو التعليم الفني . مرجع سابق ص ١٤٣.

(٢) المرجع السابق ص١٤٦.

١- التعمير والانفتاح العمراني على الصحراء :-

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحقيق النصر كان أول ما اتجه إليه الفكر بعد الانتصار مباشرة هو إعادة تعمير مدن القناة وتشييدها لعودة سكانها وأهلها إليها وأدى ذلك أيضاً إلى شدة الحاجة الملحة إلى العمالة الماهرة .

ولمواجهة كل هذه التوسعات في حركة العمران أنشئت وزارة التعمير في أواخر أكتوبر ١٩٧٣ لاختيار مواقع سكنية جديدة .

وكان من بين تلك المدن الجديدة مدينة العاشر من رمضان مدينة "١٥ مايو" ومدينة السادات ،ومدينة العامرية ،ومدينة ٦أكتوبر ، ومدينة الصالحية .

ويمكن من خلال الأرقام توضيح مدى التوسع في تلك الحركة العمرانية حيث كان عدد الوحدات السكنية المحققة في عام ١٩٧٤ هو ١٨٢٧ بينما في عام ١٩٨٠ هو ١٠٣٥٥٨ سواء للإسكان الاقتصادي المتوسط

أو الفوق متوسط .

يتضح من تلك الأرقام مدى الزيادة التي وصلت إلى ما يزيد على ست أضعاف العدد في خلال تلك الفترة الوجيزة من السنوات (١٩٧٤ -١٩٨٠) وإذا أضفنا إلى ذلك مدى التوسع الكبير في لإنشاء الكباري والأنفاق وتمهيد الطرق لاتضح لنا مقدار العمالة المطلوبة لتحقيق المزيد من تلك الحركة العمرانية الجديدة وشدة الحاجة إلى تلك العمالة المدربة التي تستطيع العمل في ضوء التطورات الجديدة في البنيان والتشييد [١]

٢- التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية :-

صدر في هذه الفترة عدة قوانين لتحقيق حد أدنى لحياة كريمة :

-قانون التأمين الاجتماعي سنة ١٩٧٥ وشمل هذا القانون بأحكامه جميع العاملين المدنيين في الدولة الذي أوجد التشريعات والمزايا المختلفة للعاملين بالقطاعات المختلفة من الدولة.

-قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والصادر سنة ١٩٧٦ ويكفل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فقط مع إمكانية إخضاع المؤمن عليهم وفقاً لأحكامه لباقي فروع التأمينات .

---

[١] المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ج .م.ع وأثره على تحول النظرة نحو التعليم الفني .مرجع سابق،ص ١٤٨،١٤٩.

- قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج والصادر سنة ١٩٧٨ ويشمل هذا النظام بأحكامه اختيارياً المصريين العاملين بالخارج ويغطي فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وجانبا من إصابات العمل .
- قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل على العمالة غير المنتظمة والصادر سنة ١٩٨٠ ويشمل هذا النظام بأحكامه العمال المؤقتين والموسميين وعمال الزراعة وصغار ملاك الأراضي الزراعية التي تقل عن عشرة أفدنه بالإضافة إلى معاش السادات .[١]

٣ - حركة الهجرة :-

إن حركة الانفتاح التي حدثت لا تعني مجرد الانفتاح الاقتصادي فقط على العالم الخارجي ولكنها تشمل بالإضافة إلى ذلك الانفتاح الثقافي . ويتضح ذلك من خلال التوسع في إرسال البعثات التعليمية الخارجية إلى الدول الأوربية والأمريكية وما يؤدي إلية ذلك من الاقتباس من الثقافات الغربية وانتقال وسائل التكنولوجيا الحديثة ،ومن جانب آخر تظهر صورة أخرى تتمثل في ظاهرة الانفتاح العمالي على الدول العربية وذلك من خلال حركات السفر إلى دول البترول العربي للحصول على أعمال بقيمة مادية مرتفعة وأصبحت تمثل مدخراتهم منذ ذلك الوقت

أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي والدليل على ذلك أن التحويلات النقدية للمصريين بالخارج لم تكن تتجاوز مليون دولار عام ١٩٧١ فتطورت إلى ٨١٨ مليون دولار عام ١٩٨١ .

- وباختصار فإن الهجرة التي تسهم في تحقيق البطالة وتحقق عائدات نقدية مهمة تخلف انعكاسات سلبية على الاقتصاد ، منها نمو الاستهلاك التضخم والنقص في اليد العاملة المؤهلة والمدربة ومن جهة ثانية ساعدت سياسة الانفتاح على إحداث الثراء السريع .

- أضف إلى تلك الهجرة الخارجية ، الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ،من القوى إلى المدن وذلك للبحث عن العمل في مجالات الصناعة المختلفة وذلك في ضوء الحاجة الملحة إلى العمالة الزائدة في ظل الظروف السابق ذكرها من الهجرة الخارجية وارتفاع أجورها الأمر الذي استلزم البحث عن وسائل لإعداد العمالة الماهرة في ظل هذا النقص في عدد العمالة وحاجة العامل الماهر المادي بصورة سريعة وكبيرة .[٢]

---

[١] المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في ج.م.ع وأثره إلى تحول النظرة نحو التعليم الفني . مرجع سابق ص ١٥١.

[٢] المرجع السابق ص ١٥٤ .

٤-بطالة المتعلمين :-

لقد التزمت الدولة مع ظهور قوانين يوليو الاشتراكية في عام ١٩٦٢ بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا بالإضافة إلى حملة دبلوم المدارس الفنية وقد اتسمت تلك السياسة بالتخطيط نتيجة لعدم التخطيط الواعي لها والمتوافق مع خطة العمال ،فكانت ظاهرة بطالة المثقفين نتيجة للتوسع العشوائي في التعليم ونتيجة لعدم ربط ذلك التوسع بحاجات الطاقة العاملة وكان ما يهم الدولة في تلك الفترة تعيين الخريجين فقط دون النظر لأي اعتبار آخر مما أدى إلى الإقبال على التعليم وبخاصة الجامعي .

فكاد أن يزداد عدد الخريجين بدرجات كبيرة بدون توازن مع التخطيط للتنمية الاقتصادية التي أحدثت تخمة في عدد موظفي الحكومة والقطاعات المختلفة مما أدى إلى ظهور فترة انتظار الخريجين للتعيين والتي اتضحت بعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة أيضاً لتسريح الشباب من الجيش وبالتالي بدأت تطول الفترة من الانتظار حتى أصبحت حوالي ٣سنوات أضيف إلى ذلك عدم اتجاه غالبية الشباب لتوزيع القوى العاملة إلى تخصصاتهم في لإحداث فجوة بين ما تعلموه وما يعملون فيه ومع زيادة تكاليف الحياة المعيشية بدأ بعض الشباب بعد الانتهاء من التعليم وفي فترة الانتظار هذه يتجه إلى العمل الحر وخاصة الأعمال اليدوية التي تدر قدر من الكسب السريع والبعض الآخر أصبح يطلق عليه "العاطل المثقف "

وبذلك ظهرت الحاجة إلى القضاء على الظاهرة بالتوسع في التعليم الفني وتحديد التعليم وفقا لسوق العمل .

-تلك كانت أهم ملامح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة في مصر بعد حرب ١٩٧٣ وإذا أضفنا إلى ذلك ما ظهر من أهمية التخطيط العلمي الذي يضع في اعتباره كل الاحتمالات وأيضاً أثر الجماعة في التخطيط والتنفيذ علاوة على حركة الإصلاح الواسعة التي تتم في شبكة الاتصالات المختلفة فإنه من هذا المنطلق تتحول مصر من فترة ركود إلى فترة نشاط وتنمية اجتماعية واقتصادية تحتاج إلى التركيز على وجود قاعدة عريضة من العمال والفنيين المدربين والقادرين على استيعاب الأجهزة الحديثة بالدقة الكافية لتنفيذ برامج النمو والتطور.[١]

---

[١] التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ج.م.ع وأثره على تحول النظرة نحو التعليم الفني . مرجع سابق ص ١٥٦.

في الجزء التالي ستوضح الباحثة العلاقة بين التربية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على
سلوك الطلاب .

١- تغيرت النظرة إلى المؤسسات التعليمية وأصبحت مؤسسات انتاجية وضرورة من ضرورات تدعيم الاقتصاد القومي .

٢- أصبح للتربية والتعليم اقتصاد خاص ومكسب وخسارة ومستهدف وفاقد .

٣- أمكن الاعتماد على التربية والتعليم في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤- يقاس تقدم الأمم الاقتصادي بميزانية التربية فيها باعتباره أهم مجالات الاستثمار ذات العائد المجزي [١]

الوظيفة الاجتماعية للتربية :-

إن التغيرات الجذرية السريعة التي تحدث في مجتمعنا أضافت أبعاداً جديدة إلى الوظيفة الاجتماعية للتربية ، حيث لم تعد التربية هي نقل المعرفة والتراث الثقافي من جيل إلى جيل ، بل أصبح من أهم وظائفها الاجتماعية تشكيل الشخصية الإنسانية التي تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة والإسهام في تكوين علاقات اجتماعية عصرية تختلف عن تلك العلاقات التقليدية .

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي :-

١- أن يكون التغير في النظام المدرسي أو في السياسة التعليمية بصفة عامة لمقابلة حاجة اجتماعية تسهم في دفع عجلة التغير إلى التقدم المنشود .

٢- أن يساهم التغير التربوي في المحافظة على القيم السائدة في المجتمع وأن يعمل على تحقيق قيم يرنو المجتمع الجديد إلى تحقيقها .

٣-المساهمة في توحيد الفكر أو الوعي لوحدة العمل الاجتماعي .

٤- تنمية قدرة الإنسان على التكيف المهني .

٥-إعداد الأفراد إعداداً يكفل لهم القدرة على التفاعل مع المجتمع .

٦-تحقيق الوجود الاجتماعي للفرد ، ومساهمة في التغير المطلوب [٢]

---

[١] أحمد حمزة "التحولات الاجتماعية في الريف المصري في السبعينيات" رسالة ماجستير (كلية التربية) جامعة عين شمس ١٩٨٧م ص ٨٣.

[٢] المرجع السابق ص ٨٤ .

ومن أهم التغيرات التي حدثت في فترة السبعينيات والثمانينيات في التعليم الثانوي . وهـــو موضوع دراسة الباحثة وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية :-

-الفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ -١٩٧٥/١٩٧٦

شهدت هذه الفترة آثار التقدم التكنولوجي على التعليم وأصبحـــت المدرســـة الصناعيـــة الواحدة بمدرستين أحدهما للميكانيكا والأخرى للزخرفة للتوسع الذي شمل مختلف الأقســـام وأصبحت المدرسة الواحدة عاجزة عن مقابلة

هذه التطورات ،فقد زادت التخصصات في كل قسم وانقسمت عديد من الشعب إلى أكـثر من شعبة .فالنجارة

أصبحت نوعين ،نجارة مباني ونجارة أثاث وأصبح لكل تخصص الآلات والمعـــدات الخاصـــة وكذلك الميكانيكا أكثر من تخصص .ولذا كان من الضروري فصل المدرستين لمقابلة التوسع في التخصص وتقسيم العمل الناتج من التقدم التكنولوجي ،وزادت فصول التعليم الزراعـي كما تضاعفت عدد المدارس التجارية الخدمية على مستوى الأقاليم وزيادة عدد العـــاملات به[١].

- الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٨٠/١٩٨١ .

تمثل هذه الفترة مرحلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للوطن والأقاليم حي بدأت آثـــار الاقتصاد السياسي والعسكري تظهر على المستوى القومي والمحلي وأخذت تعكس ملامحـــها التالية على التعليم :

أ- زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الدخول بالنسبة للأفراد .

ب- الانفتاح التكنولوجي وزيادة التخصص .

ج- ظهور سوق العمل الخارجية للعمالة المصرية .

- ومن ثم كان على التعليم الفني مسايرة هذه الملامح لتحقيق الملائمة المطلوبة بين التعليـــم والتغيير ،فتم لإنشاء مدرسة ثانوية صناعية نظام الخمس سنوات لمسايرة أحـــداث مـــا وصل إلية التطور التكنولوجي والاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم ،واســـتمر عـــدد المدارس الثانوي الزراعي دون تغيير وارتفع عـــدد فصولهـــا إلى ٩٢ بزيـــادة قدرهـــا ١٧٠% وارتفع عدد مدارس التعليم التجاري بمعدل ٥٠% وزاد عدد فصولها بنسـبة ١٠٩%.

---

(١) أحمد كامل الرشيدي،"التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثره على تطوير التعليم بمحافظة أسوان "، رسالة دكتوراه،كلية بنات،جامعة عين شمس، ١٩٨٥،ص ١٦٨.

- وتمثل الزيادة في التعليم التجاري ولإضافة تخصصات جديدة الاستجابة للتغيرات الحادثة في المجتمع ، فظهر في أسواق مدرسة التجارة الفندقية وهي تخصص جديد في التعليم التجاري لمقابلة زيادة الإقبال السياحي .

- ومن خلال تطور التعليم الفني بكل أنواعه والزيادة الكبيرة التي حدثت فيه يمكن إلقاء الضوء على بعض العوامل التي أثرت على هذا التطور ومنها :-[1]

١- تغير اتجاهات التلاميذ وأولياء الأمور نحو النظرة إلى التعليم الفني :

أثر التطور الاقتصادي في تحول النظرة نحو العمالة الفنية وأضفى عليها من التقدير الاجتماعي باعتبارها قوة بشرية يمكن الاعتماد عليها في زيادة الموارد الاقتصادية وازدهار المجالات المختلفة ،وانعكس ذلك على أهمية التعليم الفني باعتباره أحد مدخلات العملية الاقتصادية في الإقبال عليه حتى اضطرت الجهات المسئولة عن التعليم برفع الحد الأدنى للمجموع للحد من الأعداد المتزايدة في القبول على هذا النوع .

٢-زيادة تقسيم التخصص :-

مع التطور التكنولوجي واستخدام معدات لم تكن معروفة من قبل زادت التخصصات وتقسيمات العمل حتى أنّ التخصص في المهنة الواحدة أصبحت تحتاج إلى أكثر من عملية تخصص مما انعكس على وظيفة التعليم الفني وضرورة مسايرة هذا التخصص بتعديل تنظيم الأقسام والشُعَب .

٣-العلاقة الطردية بين خطط التنمية وتطوير التعليم الفني :

كان لمخطط التنمية الاقتصادية أثر مباشر في زيادة الطلب على القوى العاملة المدربة مما جعل من الضروري أن يتحمل التعليم الفني مسئوليات تجاه هذا المخطط أما التطور الذي طرأ على التعليم الثانوي العام والفني بكل أنواعه منذ عام ١٩٦٠-١٩٨٤هو أنّه

١-بالرغم من استمرار زيادة عدد المدارس وفصول التعليم الثانوي العام إلا أن الزيادة كانت أكبر في مرحلة التعليم الفني بكل مراحله مما يؤكد تغيير اتجاه أفراد الشعب

---

[1] المرجع السابق ص ١٧١.

بالمجتمع نحو ذلك النوع من التعليم بزيادة الإقبال عليه تأثرا بملامح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[1]

-وتختتم الباحثة الدراسة في هذا الفصل بعرض للسياسة التعليمية في الفترة (السبعينيات - الثمانينيات)

وفي هذا العرض توضح آراء بعض الأساتذة في السياسة التعليمية والانتقادات الموجه لها :-

١- د:فؤاد ذكريا :-

يقول عن السياسة التعليمية أنها "الطريقة الفرعونية "بمعنى أن أي سياسة تمحو السابقة لها وأن الخطط السابقة كان يعيبها كذا وكذا ....

انتقادات لجميع الخطط السابقة وإيحاء للقارئ بأننا سوف نجد هنا شيئا لم نجده في أي وثيقة سابقة .

ومن التناقضات لوثيقة استراتيجية تطوير التعليم في مصر في القرن ٢١. نقرأ استراتيجية التنمية منذ الستينيات قامت على أساس التركيز على التنمية الاقتصادية وحدها على أساس أن الصناعة هي النشاط الاستراتيجي الذي تقوم على العنصر البشري إلى جانب من الجوانب الاقتصادية . ويعقب سيادته على ذلك فيقول

بالعكس كل خطة للتنمية كانت تؤكد أن العنصر البشري أساسي وإننا يجب أن نهتم بالعنصر البشري إلى جانب العنصر المادي والاقتصادي [2]

-وفي حديث آخر له عن (مجلة المصور) تقول "إن العالم في تقدم اليوم ليس معتمدا على العلم ولكن على فن التطبيق " هذه أحكام لا يصح أن تقال .هل هناك أحد في الدنيا يقول أن العالم في تقدمه اليوم لا يعتمد على العلم ،حتى على فرض أهمية التطبيق فلا يمكن أن يقف فن التطبيق على أرجله إلا مرتكزا على العلم .

-التعليم المهني

في هذه الاستراتيجية الإشكال الأكبر هو أن تحدد اتجاه إنسان طوال حياته المقبلة على أساس الأداء الذي يقوم به في هذه المرحلة المبكرة جدا في حياته .كيف يمكن معرفة قدرته كإنسان في سن ١٢ -١٥ سنة فأكيد أن أولاد الفقراء هم الذين لا يجدون أمامهم مفر سوى هذه المسارات .

---

[1] التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثره على تطوير التعليم بمحافظة أسوان . مرجع سابق ص ١٧٢ ،١٧٣.

[2] التربية المعاصرة . العدد الثالث عشر –أكتوبر ١٩٨٩ "السياسة التعليمية في مصر في الثمانينيات ص ٢١٩،٢٢٠.

ويواصل سيادته : عن الاستراتيجية المزمع تطبيقها والتي توحي بالتشاؤم فعلى سبيل المثال أن من أهداف التطور :

١- نحن نعبر عن فلسفة المجتمع .

٢- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل .

٣- إقامة مجتمع منتج .

٤- تحقيق التنمية الشاملة .

٥- إعداد جيل من العلماء .[١]

- وينتقد قائلاً : في البند الأول لا يمكن التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل إلا إذا ضمنت لهذا الفرد عدم التعرض للقهر والاستغلال والاستبداد بعد ذلك .

- ويقترح سيادته : في ذلك كتيب على مستوى المراحل الأولى للتعليم عن الخرافات الشائعة في المجتمع المصري خصوصاً في الريف.

- وفي مثال آخر : الارتقاء بمهنة التعليم ورفع مستواها الاجتماعي في نظر الجماهير الأمر الذي لابد أن ينعكس على الإقبال على هذه المهنة وعلى لإحساس المعلم بالثقة في نفسه وعلى أن يكون مركزه الاجتماعي مرموقاً في المجتمع مما ينعكس على حسن أداءه المهني

- وينتقد الدكتور فؤاد ذكريا فيقول هذا كلام ممتاز ولكن ما الذي فعلناه لتحقيق عشر هذا .ويواصل : كنت أتمنى أن تكون هناك بعض إجراءات عملية حقيقية تضع في عشر صفحات أفضل ألف مرة من ٢٥ صفحة في هذه الاستراتيجية .

- وتلتقط الباحثة نقطة هامة في دراستها وهي "اعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية " بمعنى أنها ليست وظيفتها أن تؤهل للجامعة وإنما تكون شهادة قائمة بذاتها

أما دخول الجامعة عن طريق اختبارات

ويقول الدكتور ذكريا في ذلك : إنه من المفارقات في هذه الاستراتيجية أن الذي يتحدث عن الثانوية العامة مرحلة منتهية لا يصح أن يطبع .

التعليم العام باسم "التعليم ما قبل الجامعي " لأن ذلك يكون تناقض وهذه ملاحظة شكلية إنما المهم ما هي نوعية الاختيارات التي تقوم بها الجامعات وتدخل الوساطة والعوامل الشخصية في نجاح الطالب .

---

(١) "التربية المعاصرة" العدد الثالث عشر –أكتوبر ١٩٨٩ "السياسة التعليمية في مصر في الثمانينيات" ص ٢٢٢.

ويتساءل الدكتور ذكريا: هل هناك أستاذ في أي كلية لديه فائض في الطاقة والوقت ليختبر هؤلاء الطلاب .

ويناقش نقطة أخرى وهي "الإقلال من سنوات التعليم الإلزامي "فيقول :

والغريب أن الذين يتكلمون عن عصر الدخول في عالم الكمبيوتر والقرن ٢١ والتكنولوجيد . هم الذين يدعون إلى تقليل التعليم الإلزامي نفسه سنة ويتساءل في هذه النقطة ويقول :لم أسمع عن أي مبرر تربوي أو تعليمي أو علمي لهذا الإجراء إنما المبررات متعلقة بالوضع الاقتصادي والتمويل وفقر الإمكانيات والرغبة في اختصار الميزانية وأظن أن هذا أسوأ مبور يمكن أن يقدم في هذا الأمر دول العالم كلها تتجه لزيادة سن التعليم الإلزامي وقد يوصلوه إلى مستوى الثانوي ونحن نقلل من سنوات الإلزام.[1]

أ/جمال نوير :-

- وضع في مصر فى خمس سنوات ثلاث سياسات تعليمية .سياسية واستراتيجية وبرامج التطوير التعليم في بداية الثمانينيات وضعها الدكتور مصطفى كمال حلمي .والسياسة الأخرى وضعها الدكتور عبد السلام عبد الغفار .وسياسة ثالثة وضعها الدكتور أحمد فتحي سرور .
- ويستكمل الحديث فيقول : والمؤسسة التعليمية بطيئة التفكير وردود أفعالها في الثمانينيات تكاد تكون المقدمات في الستينيات .أو السبعينيات لأنها مؤسسة بيروقراطية إدارية محافظة راكدو وفيها قدر كبير من المحافظة وبالتالي رد الفعل يكون بطئ .
- ويستكمل سيادته:

١. ورقة تطوير التعليم ١٩٧٩/١٩٨٠ إذا فحصناها سنجد تأثيرها ما قبل ١٩٧٢ أوضح من تأثيرات ما بعد ١٩٧٥ وأن ورقة إصلاح التعليم الأخيرة بها تأثيرات ما١٩٧٣ أوضح من تأثيرات ما بعد ١٩٨٢ بعد ١٩٨٢.

هناك فجوة زمنية فيما بين استجابة المنظومة التعليمية للتغير والواقع الاجتماعي الذي تعيشه هذه المنظومة التعليمية للتغير والواقع الاجتماعي الذي تعيشه هذه المنظومة التعليمية.

٢. التعليم من حيث رؤيته الفلسفية والاجتماعية إنما هو انعكاس للرؤية الاجتماعية في المجتمع ... حينما غابت الرؤية الاجتماعية من المجتمع فمن الطبيعي أن تغيب الرؤية الاجتماعية عن التعليم .

---

[1] التربية المعاصرة - العدد الثالث عشر أكتوبر ١٩٨٩ "السياسة التعليمية في مصر في الثمانينيات"ص ٢٢٥-٢٢٩.

(١) المرجع السابق ص ٢٢٥.

٣. هناك فجوة تعليمية بين الطلب الاجتماعي على التعليم واستجابة المنظومة التعليمية كما وكيفاً .

٤. هناك فجوة بين الكلمة والفعل والحلم والواقع ...ففي حقبة الثمانينيات في بدايتها تؤهل بالخير ثم تتراجع في منتصف الفترة فيما بين بداية الثمانينيات ..والآن التعليم للأسف الشديد تسيره قرارات إدارية تفتقد الرؤية السياسية للمنظومة التعليمية ويتمثل هذا في كثير من الأمور أهمها وجود ثلاث سياسات تعليمية في فترة وجيزة هي سياسة د:مصطفى كمال حلمي ،د:عبد السلام عبد الغفار ،د:أحمد فتحي سرور .[١]

السياسة التعليمية الأولى :-

في أواخر السبعينيات حول (تحديث التعليم في مصر)

السياسة التعليمية الثانية :-

وهي مجرد أهداف موضوعية تتمثل في زيادة عدد الفصول لتقابل أعداد المتعلمين حول مشكلة الأبنية التعليمية

وينتقد سيادته هذه النقطة فيقول ..أن هذه ليست سياسة تعليمية إنما هذه قرارات إدارية يمكن أن تنفذ سواء توجد سياسة أو لا توجد .

السياسة التعليمية الثالثة :-إنها تفتقد للتناسق وتتلخص في نقطتين :

الأولى :-شكلية وتتضمن أنه إذا جاء وزير جديد سوف يشيد سياسة تعليمية جديدة وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار وتشعر العاملين بالإحباط نتيجة للإحساس المتوالد من تغيير السياسات .

الثانية :-من حيث المضمون :لكي تتحول هذه الأهداف والمبادئ التعليمية إلى إجراءات تنفيذية يمكن تغيير الواقع التعليمي

وفي نهاية حديثه يقول ..إذا تتبعنا قضية التعليم من حيث الكم فسنجد أن هناك تطور لكي كبير في السبع سنوات السابقة ولكن المسئولين في التعليم القوا العبء في هذا التطور على المؤسسة التعليمية ، فمعدلات الأداء في المؤسسات التعليمية رديئة جداً في السنوات الأخيرة بالقياس للسنوات السابقة مثل مرحلة الإلزام في السياسات السابقة تسع سنوات ولكننا نجد هناك اتجاه لخفضها ثمانية سنوات .

١-المرجع السابق ص ٢٢٣.

ويختتم سيادته حديثه ..أن المشكلة في أن الفجوة كبيرة جداً بين صنع السياسة التعليمية وتناقضها مع الواقع التعليمي .[1]

وينتقد المسار الخاص ويقول ..إنه امتهان لكرامة الإنسان وينتقد أيضاً من الذين ينتقدون مجانية التعليم .

د:توفيق الحسيني :-معهد الدراسات الأفريقية -جامعة القاهرة

الواضح أن السياسة التعليمية في السنة الأخيرة تلح بوضوح من قبل الوزارة على إدخال الطلاب في التعليم الصناعي دون إرادتهم وفشلت لأنه لم يتحقق لهؤلاء الطلاب بالدراسة الأكاديمية بعد ذلك إلا بنسبة ٢% لما وضع من شروط قاسية.

د:طلعت عبد الحميد :-

١- السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتمويلية تعني تقليل الدعم ، رفع الدعم عن الفقراء ،أيضاً هناك في السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة الاجتماعية هي أيضا تقليل النفقات والاتجاه بصورة يبدو منها أن التعليم قضية يحلها الإحسان عن طريق التبرعات الشخصية .

٢- تفتقد هذه الاستراتيجية للأسس التي ينهض عليها التعليم فحينما يقال أن هناك توجه إلى التعليم الفني ؟فما هي مبرراتكم ؟

د:سلامة العطار :كلية تربية جامعة عين شمس .

سياسة التعليم في أي مجتمع من المجتمعات ترتبط أساساً بسياسة المجتمع وحيث أنه لم يتم التعرض لفلسفة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح فإنه لن يتم فهم السياسة التعليمية بشكل واضح ما دامت السياسة الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع وغير معلنة.[2]

د:طاهر :-كلية الزراعة جامعة القاهرة .

يوضح في حديثه الهدف من التعليم

١-أن التعليم يحقق الانتماء .

٢-يهدف التعليم إلى تجميع المعرفة لأننا نسير بالأسلوب العلاجي وليس بالأسلوب التخطيطي .

٣-تدني مستوى التعليم وانعدام قيمته .

---

[1] المرجع السابق ، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

[2] المرجع السابق،ص ٢٣٠، ٢٣٨.

واختتم حديثه بالتساؤلات الآتية :

إلى أي حد يتاح للتعليم فرصة أن يأخذ أولوياته ؟

إلى أي حد التعليم لمن ؟ومن الذي يقدم له الخدمة التعليمية الحقيقية ؟هـــل هـــي لأولاد الأغنياء ؟أم أولاد

الفقراء ؟ قضايا كثيرة يمكن أن تثار حول الأوضاع الحالية ؟ولا يمكن أن نفهمـــها مـــن خلال قضايا التنمية ؟القضية-أولوية التعليم ميزانيته من الذي يتعلم وماذا يتعلم ؟

د:كمال نجيب كلية تربية جامعة الإسكندرية

-السياسة التعليمية ليست سياسة وزير بل سياسة حكومة .

-الاختلال الأساسي بين وزير وآخر هو في قدرة الوزير أو الاستراتيجية علـــى ترجمـــة سياسة الحكومة إلى إجراءات وإلى مشروعات فعلية .وأهم ما ورد في حديثه :-باعتقادي أن أرى أي شكل من أشكال تطوير التعليم يحتاج إلى تمويل أي سياسة معناها لابد أنك ســوف تعمل برامج ،هتنفذ برامج معناه لابد أنك محتاج لتمويل ،أما التقارير المختلفة تتحدث عـن عجز الدولة وعدم قدرة الدولة عن تمويل تطوير التعليم .[1]

---

(1) المرجع السابق ص ٢٤٢